

"ضمانات إجراء الانتخابات المحلية في موعدها في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة"

الحضور مع حفظ الألقاب: سجي يوسف، مجدي أبو زيد، ريما نزال، زياد سالوس، خالدة جرار، توفيق حرز الله، نجاة أبو بكر، زهيرة كمال، عبدالقادر الحسيني، منال كونة، جهاد ميثاقي، أنيس أبو سباع، سهير عابدين، قيس عبدالكريم، علاء الدين ياغي، ميسر نزال، عزمي الشعبي، زوي كونانغا.

طاقم "مفتاح": ليلي فيضي، رهام فقيه، محمد عبد ربه، لميس حنتولي، نجوى ياغي وتمارا تميمي

ميسر الجلسة: طالب عوض

مقدمة

ضمن استراتيجيات "مفتاح"، في تعزيز الحوار للتأثير في السياسات العامة، والضغط باتجاه تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على دورية العملية الديمقراطية، عقدت في الثالث والعشرين من كانون الثاني 2017 جلسة سياسات عامة بالشراكة مع التعاون الألماني GIZ، بهدف الضغط باتجاه إجراء الانتخابات المحلية في موعدها، وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 07/121/17، لعام 2016، والتأكيد على إجراء الانتخابات المحلية بالتزامن في جميع محافظات الوطن، حيث تم خلال الجلسة تناول المواقف المختلفة من تطوير النظام الانتخابي لجهة ضمان عدم وجود أية عراقيل جديدة أمام إجراء الانتخابات المحلية في موعدها.

النقاش العام

بحث المشاركون في الجلسة ضمانات إجراء الانتخابات في موعد محدد، مؤكدين على أولوية إجرائها حسب القانون الساري المفعول لعام 2005، وبدون تعديل، لا سيما على النظام الانتخابي "التمثيل النسبي الكامل على اساس القائمة المغلقة" وفي يوم واحد بالتزامن، على أن تجرى قبل العشرين من شهر أيار القادم أي قبل حلول شهر رمضان، ورفض تقسيم الانتخابات إلى مراحل، لأن ذلك يتعارض مع قانون الانتخابات.

كما طرح المشاركون في الجلسة المحكمة المختصة للانتخابات، حيث كان صدر قبل انعقاد جلسة السياسات التي نظمتها "مفتاح" قرار الرئيس بخصوص تشكيل هذه المحكمة، وهو التعديل الوحيد على القانون الذي توافقت عليه جميع الأطراف لإجراء الانتخابات في جميع محافظات الوطن وفي ذات الموعد، وذلك استكمالاً للحوار الذي بادرت إليه مؤسسات المجتمع المدني مع أعضاء المجلس التشريعي والجهات الفاعلة، وتم خلاله التأكيد على ضمانات إجرائها في موعدها، وضرورة استكمال الحوار مع حماس حول الضغط باتجاه القبول بقرار الرئيس تشكيل المحكمة المختصة، وعدم وضع عراقيل أو حجج أمام إجراء

الانتخابات المحلية حال إعلانها من قبل رئاسة الوزراء، وتسهيل عمل لجنة الانتخابات في قطاع غزة، والتأكيد على حق المواطن في اختيار ممثليه، من خلال الممارسة الديمقراطية.

واقترح المشاركون في الجلسة تشكيل وفد من مؤسسات المجتمع المدني للقاء رئيس الوزراء بهذا الخصوص، والطلب من الحكومة تأجيل أي تعديلات على قانون الانتخابات، وأن يستمر الحوار المجتمعي بعد الانتهاء من الدورة الانتخابية القادمة، لإجراء ما يلزم من تعديلات.

وشدد المشاركون على رفضهم إجراء الانتخابات على مراحل، أو إجرائها في مناطق وتأجيلها في مناطق أخرى، لأن ذلك يتعارض مع قانون الانتخابات، مؤكداً أن ذلك يشكل ضمانة حقيقية للدفع باتجاه إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

وفيما يتعلق بموقف وزارة الحكم المحلي من إجراء الانتخابات، فقد أكد ممثل الوزارة الموقف الرسمي لوزارته، الذي توجهت به إلى مجلس الوزراء لإصدار قرار بتحديد موعد محدد لإجراء الدورة الانتخابية القادمة، على أن يستمر الحوار المجتمعي بعد الانتهاء من الانتخابات لاستكمال التعديلات التي تطالب بها مؤسسات المجتمع المدني، وما كان صدر من توصيات "من مفتاح" بشأن التعديلات المقترحة.

وخلصت الجلسة إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها:

- 1- ضرورة إصدار قرار من مجلس الوزراء يحدد موعد الانتخابات المحلية قبل منتصف ايار 2017 وأن يشمل إجراء الانتخابات في يوم واحد بالتزامن بين الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.
- 2- تشكيل محكمة الانتخابات حسب القانون وبما يضمن استقلالية ونزاهة عملها.
- 3- ان تشكل الانتخابات المحلية مدخلا فعالا لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وانهاء حالة الانقسام
- 4- دعوة كافة القوى السياسية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني للعمل سويا من أجل إزالة أي عقبات تعترى المشاركة الواسعة في الانتخابات.
- 5- دعوة الأحزاب والقوى السياسية الى ضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30% وفي مواقع متقدمة. وكذلك تعزيز وجود الشباب في القوائم الانتخابية.
- 6- دعم لجنة الانتخابات المركزية.
- 7- دعوة وسائل الاعلام إلى احترام القانون والأنظمة الخاصة في الحملات الدعاية وتعزيز مشاركة المواطنين في الانتخابات
- 8- أهمية فتح حوار وطني شامل بين كل المكونات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ولجنة الانتخابات المركزية حول قانون الانتخابات المجالس المحلية بعد إجراء الانتخابات القادمة.
- 9- ضرورة إجراء الاصلاحات الانتخابية وخاصة زيادة تمثيل النساء إلى 30%، وتخفيض سن الترشح إلى 21 عاما، ونسبة الحسم إلى 5%، وفتح باب الحوار والمشاورات بشأن هذه القضايا، وأية مقترحات أخرى تساهم في تطوير النظام الانتخابي، على أن تطرح للدورة الانتخابية التالية لدورة الانتخابات القادمة.